محليات

وزير الاتصالات يتحدث للوزراء عن «بوابتي»

الحكومة تؤكد: لم يصلنا «كورونا».. وتنصح المواطنين بعدم السفر إلى بلدان الفيروس وتعلق دخول السياح من تلك البلدان

الوطن

ناقش مجلس الوزراء إجراءات وزارة الصحة الاحترازية والوقائية المتعلقة بفيروس كورونا، وأهمية المتابعة اللحظية وعلى مدار الساعة في جميع المنافذ الحدودية لفحص القادمين، والتأكد من سلامتهم وفق معايير السلامة الصحية المعتمدة، خاصة في ظل خلو سورية من أي إصابة بهذا الفيروس.

وفي هذا السياق أقر المجلس في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة عماد خميس رئيس مجلس الوزراء إجراءات استباقية للوقاية من الفيروس تتضمن تعليق دخول المجموعات السياحية بشكل مؤقت من الدول التي أعلنت وجود إصابات بهذا الفيروس بين مواطنيها ومن كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية، والاستمرار بالتطبيق الفعال لإجراءات وزارة الصحة للتأكد من سلامة القادمين حيث تم تزويد المنافذ الحدودية بالأجهزة المعتمدة لفحص أية أعراض للإصابة بهذا الفيروس.

وطلب المجلس من وزارة الصحة تزويد وزارات الإعلام والأوقاف والتربية والتعليم العالي بآلية التوعية الموضوعة من قبلها بهدف رفع مستوى الوعي حول أسباب انتشار الفيروس وكيفية الوقاية منه إضافة إلى تكثيف التوعية في قطاعي التربية والتعليم وأهاب المجلس بالمواطنين عدم السفر إلى البلدان التي تشهد انتشارا لفيروس كورونا.

ووافق مجلس الوزراء على مقترح وزارتي التنمية الإدارية والشؤون الاجتماعية والعمل لإجراء مسابقة أو اختبار مركزي من قبل وزارة التنمية الإدارية وحصرها بشريحة المقبولين ضمن برنامج دعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم، على أن يتم وضع الآلية التنفيذية للقرار بما يتناسب مع حاجة كل وزارة من اليد العاملة.

من جهة أخرى أقر المجلس خطة المتابعة والبرامج التنفيذية للمشاريع الاقتصادية والخدمية والعمرانية التي تم إقرارها في الجلسة الماضية بمدينة حلب على أن تقدم الوزارات تقريراً شهرياً عن مسار تقدم المشاريع والمقترحات اللازمة لمعالجة أية صعوبات تعترضها إضافة إلى تحديد المدد الزمنية لإنجاز المشاريع بما يسرع عملية إعادة إعمار المحافظة.

وشدد المجلس على كافة الوزارات تكثيف الجهود لإنجاز كافة المشاريع المقررة وتقديم تقارير دورية حول نسب الإنجاز والمعوقات القائمة وسبل تذليلها ليصار إلى دراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها، وإعطاء الأولوية لإنجاز المشاريع التي من شأنها تحسين الواقع الكهربائي في المحافظة إضافة إلى المشاريع الإنتاجية والمشاريع الخدمية التي من شأنها توفير البنى التحتية للمدن والمناطق الصناعية في المحافظة والقيام بالمبادرات اللازمة لتشجيع رجال الأعمال والصناعيين المغتربين الراغبين بالعودة وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لذلك بما يحقق التنمية المتوازنة على مستوى القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وناقش المجلس مشروع القانون الخاص بصندوق « دعم الطاقات المتجددة « بهدف رفع كفاءة هذه الطاقات وتوسيع استخدامها في قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد فرص عمل جديدة وتشجيع مستهلكي الطاقة على استخدامها وبما يواكب أحدث تقنيات الطاقات المتجددة والبيئية ووافق المجلس على اعتبار جميع الوحدات الإدارية في المحافظات من الوحدات الإدارية ذات الصفة السياحية والأثرية والتنموية لعام ٢٠٢٠ بما يساعد هذه الوحدات على توسيع قاعدتها الاستثمارية وتحسين مواردها المحلية وتجاوز الصعوبات التي فرضتها الحرب.

كما وافق المجلس على طلب وزارة التربية بالتعاقد مع مطابع الشركة السورية للتجارة الشبيبة ودار البعث لاستكمال إجراءات تأمين الكميات المطلوبة من الورق اللازم لتنفيذ الخطة الطباعية للعام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١، وعلى طلب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استكمال تنفيذ أعمال مشروع تأهيل مخابر وقاعات توسع كلية الهندسة المدنية في جامعة حماة.

وخلال الجلسة قدم وزير المالية عرضا حول ما تم إنجازه من قبل مديرية الجمارك العامة في ملف مكافحة التهريب حيث بين أنه تم إنجاز ٩٤٣ قضية في الفترة الممتدة بين ٢٠١٩/١٢/٤ و٢٠٢٠/٢/٢١ بلغت غراماتها ١٥ مليار ليرة، لافتا إلى أنه يتم تحديث البنية التحتية والمخدمات والبدء بتنفيذ مشروع أرشفة الوثائق وسير المعاملات الجمركية وإنجاز مشروع أتمتة المعاملات الإدارية بنسبة ٩٥٪ والعمل على إنجاز مشروع تعقب الشاحنات كما تم توريد ٤ أجهزة كشف حديثة وتوزيعها على الأمانات الحدودية ويجري العمل على تكثيف الحملة لدعم الجهود الحكومية الرامية إلى حماية الصناعة الوطنية.

وتم تكليف وزارات المالية والداخلية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية وضع رؤية تطويرية لقطاع الجمارك العامة ومقترحات تجاوز الصعوبات القائمة على أن يتم البدء بوضع خطة لأتمتة كافة النشاطات المتعلقة بمديرية الجمارك العامة بالتنسيق والتعاون مع المختصين في مجال الاتصالات والتنمية الإدارية والتخطيط والتعاون الدولي.

واستمع المجلس لعرض قدمه وزير الاتصالات والتقانة حول مشروع بوابة الحكومة الإلكترونية السورية «e.sy» وتطبيق «بوابتي» للهاتف النقال اللذين تم إطلاقهما ضمن مشروع الحكومة الالكترونية، والخدمات المقدمة عبرها والتي من شأنها توفير الجهد والوقت على المواطنين، وتم الطلب من الوزارات التعاون مع وزارة الاتصالات لتجاوز أي عقبات قائمة وتطوير المشروع وتوسيع الخدمات التي يقدمها تدريجياً. وتم تكليف اللجان المنبثقة عن رئاسة مجلس الوزراء «اللجنة الاقتصادية والخدمات والطاقة والتنمية البشرية» تقديم مذكرة خاصة بكل لجنة تتضمن رؤى ومقترحات حول تطوير عمل هذه اللجان وتفعيل دورها بشكل أكبر في معالجة الملفات الإستراتيجية التي من شأنها دعم الاقتصاد المحلي وتحسين الواقع المعيشي للمواطنين والتصدي للتحديات الاقتصادية المستمرة التي تفرضها الحرب.

وكلف المجلس وزارة الموارد المائية إيجاد حلول إسعافية لتأمين المياه لمدينة الحسكة بكل الوسائل المتاحة جراء قيام مرتزقة الاحتلال التركي بقطع المياه عن المدينة والتي يستفيد منها أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن.

وفي تصريح للصحفيين أشارت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري إلى توافر العديد من فرص العمل للمسرحين في جهات القطاع العام وتم سبر ذلك من قبل وزارة التنمية الإدارية بالتعاون مع كافة الوزارات موضحة أن هناك نحو /٢٦/ ألف مسرح مقبول ضمن برنامج دعم وتمكين المسرحين عبروا عن رغبتهم بالتقدم لإجراء أي مسابقة أو اختبار مركزي للتعيين لدى القطاع العام وفق الإجراءات المبسطة التي أقرها مجلس الوزراء.

من جانبه أكد وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي أن الهدف من الصك التشريعي المتعلق بإحداث صندوق دعم الطاقات المتجددة التشجيع على الاستفادة من هذه الطاقات وتأمين جزء من الطاقة اللازمة لنشاط كافة القطاعات موضحاً أن صندوق دعم الطاقات المتجددة يقدم وفقا للصك التشريعي منحة مالية غير مباشرة للمستفيدين ويمكن مثلا للراغب بتركيب سخان شمسي الحصول على قرض دون فوائد من أحد المصارف العامة بقيمة ٣٠٠ ألف ليرة والتقسيط على خمس سنوات من خلال فواتير الكهرباء فيما يتكفل الصندوق بتسديد فوائد القرض للمصرف المقرض وتبلغ قيمة الدعم المقدم وسطيا لكل سخان شمسي ٧٥٠٠٠ ليرة.

وزير الموارد المائية حسين عرنوس أشار إلى أن الوزارة تسعى بكل الإمكانات المتاحة لتأمين المياه لأهالي مدينة الحسكة من خلال الصهاريج وحفر الآبار نظرا لقيام النظام التركي بالتعدي على الموارد المائية وقطع المياه عن مدينة الحسكة مبيناً أهمية الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع المشاريع التي تم إقرارها في محافظة حلب في الخدمة ومتابعتها من قبل الجهات المعنية.

> ١٥ ملياراً من المهربين خلال شهرين

أخطاء إدارية وراء إلغاء نجاح طلاب

ملندي لـ«الوطن»: دراسة جديدة توصّف وضع كل طالب نهاية العام الدراسي

فادي بك الشريف

إهمال ولامبالاة تمارس بحق عدد من طلاب الجامعات السورية ممن وقعوا ضحية خطأ بعض الموظفين الإداريين وأحد عمداء الكليات، وخاصة أنه ليس من مسؤولية الطالب أن يتدخل في عمل الموظف وأن يحدد له ما يجب أن يكتب وما يحق له وما لا يحق (يعلمه شغله) عبر التعليمات القانونية التي يضيع بها أحياناً كبار المختصين.

لذلك كان من واجب الإدارة ومسؤوليتها أن تزود الطالب بالتعليمات الدقيقة التي تبين وتوصف وضع كل منهم وأحقيته بالتقدم إلى الامتحانات والاستفادة من المراسيم الصادرة وعدد المقررات المسموح له بالتقدم إليها، ويجب أن تتحمل الإدارة المسؤولية عن أي خطأ لا ذنب للطالب به بدل أن تقدم على معاقبة الطالب على ذنب اقترفه موظف أو إداري في الكلية!

حالات كثيرة وشكاوى مستمرة وأخطاء منها لا تزال قائمة لكن المعالجة بقيت غائبة من بعض المفاصل الإدارية الجامعية، كما أن إنصاف هذه الحالات وهؤلاء الطلاب كان يصب بعدم الاكتراث تحت مبررات أن الخطأ يتحمله الطالب الذي من المفترض عليه معرفة وضعه الجامعي وبناء عليه يلتزم بالشروط والتعليمات الواردة.

من ضمن الشكاوى الواردة لـ«الوطن» أن مجموعه من الطلاب تقدموا إلى امتحانات الدورة التكميلية للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ وتم تسجيلهم بها بشكل رسمي من قبل الكليات وحصلوا على وصل بالمبالغ التي دفعوها مقابل التقدم لهذه المقررات وتمكنوا من تقديم موادهم ونجحوا بها وترفعوا إلى السنة اللاحقة بعد صدور النتائج، ولكن الصاعقة التي حلت بهم أنهم حين بدؤوا دوامهم في السنة اللاحقة وتقديمهم للقسم العملي لمواد السنة الجديدة فوجئوا بعدم صدور نتائج القسم العملي ليتم إخبارهم من إدارة الكلية «بعد مضي عام دراسي كامل على ترفعهم ودوامهم في العام الجديد» بأنهم راسبون في السنة السابقة تحت حجة أنه لا يحق لهم التقدم إلى الدورة التكميلية، كما تم إعلامهم شفهياً بأن المواد التي تقدموا إليها في الدورة تعد ملغاة بعد النجاح بها!

وطالب عدد من المشتكين إنصافهم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر إحصاء من ينطبق عليهم الأمر ممكن وقعوا ضحية خطأ غيرهم (على حد تعبيرهم) مؤكدين أنهم طلاب مستجدون ولم يرتكبوا أي خطأ وتقدموا بشكل رسمي وبموافقة الكليات، كما لم يتم إعلامهم بعدم أحقيتهم التقدم إلى التكميلية مضيفين: اعتبروا أننا نحن المستهترون وكأننا نحن القائمون على الإدارة والتوعية القانونية مسؤوليتنا وأن خطأهم هو خطؤنا.

ويأمل الطلاب من الوزير ومن مجلس التعليم العالي النظر في مشكلتهم واتخاذ قراراً بجعل بعض المواد (إدارية) بدلاً من إلغائها بالكامل معتبرين أن الجهد الذي بذل لنجاحهم كان كبيراً جداً ولم يرتكبوا أي خطأ.

أمين مجلس التعليم العالي الدكتور ماهر ملندي بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن وقوع مثل هذه الحالات يعود إلى عدم دراية بعض الموظفين وذلك بتقديم أجوبة خاطئة للحالة، كما أن الطالب في الوقت نفسه لا يسأل عن وضعه بالضبط.

وكشف ملندي عن بحث حلول لمعالجة الأمر من خلال التعليم العالي، مبيناً العمل على تطبيق دراسة جديدة تتضمن إصدار قوائم في مختلف الكليات نهاية كل عام دراسي تبرز وضع كل طالب من الطلاب على صعيد مقرراته المحمولة سواء كان ناجحاً أم راسباً أو منقولاً (كما هو مطبق في كلية الحقوق بدمشق)، مضيفاً إن أي طالب يوجد عليه ملاحظات أو مشكلة معينة يطلب منه مراجعة الامتحانات.

وأكد ملندي أن هذا المقترح حصل على موافقة مجلس التعليم العالي في جلسته التي انعقدت منذ أيام وشكلت لجنة لمتابعة العمل على تطبيقه في الجامعات وبالتالي يتم وضع حد ومنع أي خطأ قد يحصل، مشيراً إلى أن أي حالات افرادية ينظر بها من المجلس وغالبا يكون القرار لمصلحة الطالب.

البطاقة الذكية ترفع أجور تعبئة بوابير الغاز في حماة!

حماة- محمد أحمد خبازي

ساهم تبديل أسطوانات الغاز المنزلي بموجب البطاقة الذكية في رفع أجور تعبئة بوابير الغاز، كما يبين العديد من المواطنين في حماة وسلمية ومصياف، الذين أوضحوا أن أسطوانات الغاز المنزلي كانت تتوافر بكثرة لدى المحال التي تعبئ بوابير الغاز، وكان أجر تعبئة البابور ذي الحجم العادي ١٢٠٠ ليرة و٦٠٠ ليرة لذي الحجم الصغير، ولكن اليوم وبعد شح الغاز وصعوبة توافره، باتت الأجرة مضاعفة.

وقال سامر وردة: اليوم صارت أجرة تعبئة البابور الكبير ٣ آلاف ليرة والصغير ١٦٠٠ ليرة!

وقال صاحب محل لتعبئة البوابير لـ«الوطن»: قبل تطبيق البطاقة الذكية كان الغاز متوافراً، وبكل الأوقات وبأسعار مقبولة لا تتجاوز ٦ آلاف للأسطوانة، وأما اليوم فقد أمسى الحصول على الغاز صعباً، وبأسعار عالية، وهو ما اضطرنا لرفع أجرة التعبئة.

ورداً على سؤال لـ«الوطن» عن مصدر الغاز الذي يحصلون عليه قال: إنه من الغاز الصناعي، ومن الـ٤ بالمئة من مخصصات المعتمدين، التي يحق لكل معتمد التصرف بها من خارج البطاقة الذكية.

وعن سعر الأسطوانة قال: يبيعنا بعض المعتمدين الأسطوانة بـ١٠ آلاف ليرة وبعضهم الآخر بـ١٢ ألف ليرة حسب السوق!

مصدر في مجلس مدينة حماة بيَّنَ لـ«الوطن» أن العديد من محال تعبئة بوابير الغاز منتشرة بأحياء المدينة كما في كل المدن السورية، ومنها ما هو مرخص، ومنها ما هو مخالف من حيث الترخيص الإداري، وهي قديمة، منذ وجودها وحتى اليوم تم غض النظر عنها لكونها تخدم شريحة كبيرة من المواطنين الذين يستخدمون بوابير الغاز في بيوتهم أو عملهم كالسائقين وأصحاب المحال التجارية الذين يستخدمونها في غلي وتسخين المشروبات الشعبية، وفي طهي الطعام أحياناً.

وأوضح أن المرخصة تحصل على أسطوانات غاز صناعي، واستخدامها الغاز المنزلي مخالفة تستوجب المساءلة، وأما غير المرخصة فبالطبع لا يحق لها الحصول على أي نوع من أسطوانات الغاز، ولكنها (تدبر) حالها!

وأفادنا مصدر بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن أجور تعبئة بوابير الغاز غير محددة ومتروكة للعرض والطلب، حيث يتم الاتفاق على الأجرة بين الطرفين.

وأوضح أن حماية المستهلك تتدخل عند تلقي شكوى من أي مواطن تتعلق بهذا الموضوع، ولكن لم ترد أي شكوى حتى تاريخه على أي صاحب محل لتعبئة البوابير.

٢,٤٨٢ مليون شخص يسكنون حمص...والشؤون المدنية قدمت ٧٤٢ ألف خدمة خلال عام

عمار لـ«الوطن»: لم تسجل أي واقعة لقيط خلال ٤ سنوات مضت

حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير الشؤون المدنية في محافظة حمص عمار عمار لـ«الوطن» أن عدد سكان المحافظة (مدينة وريفاً) يزيد على ٢,٤٨٢ مليون مواطن منهم أكثر من ١,٢٤٩ مليون ذكوراً ونحو ١,٢٣٣ مليون إناثاً.

وبين أنه وخلال السنوات الأربع الماضية لم يتم تسجيل أي واقعة لقيط في المحافظة، مشيرا إلى أن مجموع الخدمات المؤداة من المديرية خلال عام ٢٠١٩ بلغت ٧٤٢٢٢٩ خدمة ، أي بمعدل ٣٣٠٠ خدمة تقدم يوميا، موضحاً أن عدد الخدمات والقيود والبيانات الممنوحة حاسوبيا من (بيان فردي وعائلي وزواج ووفاة وطلاق) وصل إلى ٤٨٠ ألف بيان ، منها ٢٢٨ ألف بيان فردي و١٣٢ ألف بيان عائلي و٣٦ ألف بيان زواج و٧٢ ألف بيان وفاة و١٢ ألف بيان طلاق.

وأشار إلى أن المديرية نفذت على سجلاتها في العام الماضي ٦٤٩٧٧ واقعة ولادة و٢٣٥٤٨ واقعة زواج و١١٣٩٩ واقعة وفاة و٣١٠٠ واقعة طلاق ، وبلغ عدد البطاقات الأسرية الممنوحة ٢٤٧١٢ بطاقة وعدد البطاقات الشخصية المطبوعة ٥٩٧٦٥ بطاقة وعدد طلبات البطاقة الشخصية المنظمة ما يزيد على ٦٠ ألف طلب.

وأكد عمار أن عدد المعاملات المسجلة لمواطنين مهجرين من خارج محافظاتهم ومقيمين في محافظة حمص وقيودهم خارجها خلال العام الماضي وصل إلى ٥٣٠٦ معاملات منها ١٨٣٦ ولادات مكتومة مضى على تاريخ حدوثها أكثر من شهر و٣١١ ولادة ذكور و٣٤٤ ولادة إناث و٣٧ واقعة طلاق و٢٣ واقعة زواج و١١٥ واقعة وفاة وتم منح ٢٦٤٠ بطاقة عائلية لهم ، بينما بلغ عدد المعاملات المتعلقة بمواطنين قيودهم خارج محافظة حمص ومقيمين فيها ومعظمهم من المهجرين ٣٥٨٦ معاملة منها ٧٥٧ معاملة مختلفة و٢٨٢٩ طلب حصول على البطاقة الشخصية تم إرسالها جميعها إلى محافظاتهم ومتابعة طباعة هذه البطاقات وإحضارها إلى حمص عن طريق مندوبين خاصين لهذه الغاية ، لافتاً إلى أنه تم تسليم ٣١٢٥ بطاقة شخصية في حمص لمواطنين مهجرين وآخرين قيودهم خارج المحافظة ، على حين تم طباعة ١٧٨٤ بطاقة شخصية لمواطنين قيودهم في حمص ومقيمين خارج المحافظة (دمشق- حلب- طرطوس .....) وتم إعادة إرسالها بعد طباعتها إلى أماكن إقامتهم ، كما تم تنفيذ ٩١٢ معاملة مختلفة ما بين ولادات وزواجات وطلاقات ووفيات وتصحيح واردة إلى المديرية على الفاكس لمواطنين قيودهم في حمص ومقيمين خارج المحافظة.

وأوضح عمار أنه تم مؤخرا إنهاء ظاهرة معقبي المعاملات غير المرخصين الذين كانوا ينتشرون أمام دوائر السجل المدني ويقومون باستغلال المواطنين وتم منعهم من الدخول إلى مبنى المديرية وإلقاء القبض على بعضهم من قوى الأمن الداخلي وتحويلهم إلى القضاء المختص ، لافتا إلى أنه تم أيضاً تفعيل مكتب الشهداء الخاص بمعاملات الشهداء العسكريين حيث يتم تلقي قوائم الشهداء عن طريق الفاكس من المديرية العامة ويتم تنفيذها وتسجيلها مباشرة في أمانات السجل المدني الخاصة بكل شهيد بالمحافظة من دون أي تكلفة مادية أو عبء على ذويهم.

وأشار إلى أنه وتطبيقا لمبدأ تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء على المواطنين تم افتتاح كوتين لبيع الطوابع الخاصة بمعاملات الشؤون المدنية داخل المديرية وتم تكليف عاملين من مديرية البريد لهذه الغاية ، كما تم تكليف أمين صندوق من مديرية المالية للعمل داخل مبنى مديرية الشؤون المدنية لاستيفاء الرسوم والغرامات المترتبة على معاملات المواطنين من دون الحاجة إلى مراجعة مديرية المالية.

وأكد عمار أن عدد أمانات السجل المدني التي تتبع للمديرية ٢٤ أمانة موزعة على امتداد المحافظة جميعها بالخدمة ما عدا أمانتي سجل تدمر والسخنة التي يتم تقديم خدمات المواطنين فيهما في الأمانة المركزية ريثما يتم إعادة تأهيلهما وتفعيلها تزامنا مع عودة الأهالي والحياة الطبيعية إلى المنطقتين.